هل القرن الحالي باسفيكي؟ نظام دولي جديد ثلاثي الاقطاب

مهند حميد رشيد*
باحث من العراق

مقدمة

إن من أبرز ملامح شخصية هذا الإقليم هو وجود المحيط الهادئ (pacific ocean)، الذي يُعدّ من أعظم محيطات العالم مساحة وعمقاً، إذ تبلغ مساحته حوالي (34٪) من مساحة الأرض، ويُعد مضيق بيرنك (Bering) المفتاح الشمالي لهذا المحيط، ويبلغ أعظم عمق له نحو (300) قدم بعرض حوالي (56) ميلاً، وهنا تقام الحدود الفاصلة بين قارتي أسيا وأمريكا الشمالية عند جزيرة (ديوميد)، ويقسم المحيط الهادئ إلى قسمين، الأول: القسم الشرقي والذي يتضمن سواحل الأميركيتين شرقاً، والثاني: القسم الغربي والذي يتضمن سواحل شرقي أسيا وجزر الهند الشرقية واستراليا غرباً.

ويتسع الإقليم بإتجاه الشرق فلا يفصله عن أميركا الشمالية سوى مضيق (بيرنك)، وأنّه يقترب من قارة استراليا إذ تنتشر مجموعة كبيرة من جزر جنوب شرق أسيا التي يُسهل اتصالها بشمال شرق قارة استراليا، انطلاقاً من مقولة الإقليمية الجديدة، فإننا نجد أن النظام السياسي الدولي يتجه في هيكليته إلى نظام ثلاثي الأقطاب الاقليمية، إذ سيتم تقسيم العالم بناء على وجود أقطاب إقليمية مرشحة وهذه الإقاليم هي:

أولاً: الاقليم الاسيوي (بقيادة الصين)

فيما يتعلق بالإقليم الآسيوي، فإن الصين تعد من بين القوى الكبرى، التي يتوقع لها أن تؤدي دوراً مهماً ومؤثراً في أطار النظام الدولي مستقبلاً، إذ

جسد ظهور الصين التدريجي قوة كبرى سمة أساسية للوضع العالمي الجديد

جسد ظهور الصين التدريجي قوة كبرى سمة أساسية للوضع العالمي الجديد، مما حدا بالكتاب والمحللين السياسيين، أن يتوقعوا بروز الصين بوصفها قطباً في القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن أنها ذات امكانيات وقدرات تساعدها على ذلك[1]، فلا توجد قوة في هذا الاقليم تضاهي قوة الصين، إذ إنها تمتلك ثالث قوة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وأن لديها أكبر جيش في العالم من حيث العدد، فضلاً على أنها تتجه الى تطوير قدراتها العسكرية عن طريق التركيز على التقنية العسكرية بدلاً من المشاة.

(1) سرمد امين، حروب التجسس الصناعي والسيطرة على تكنولوجيا المعلومات: ميدان جديد للتنافس الدولي، سلسلة أوراق استراتيجية، العدد (85)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 3.

تنظر الصين الى هذه المنطقة بعدها مصدراً مهماً للطاقة في المستقبل، لذا سعت الى توطيد علاقاتها مع معظم دول أسيا الوسطى، وببحث عديد من المشاريع الاستثمارية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، فعلى سبيل المثال تمكنت الصين من مد خط أنابيب نفط بينها وبين كازاخستان، علماً بأن خطاً مماثلاً للغاز يجري إنشاؤه حالياً بين الدولتين، لأن الصين ترمي إلى بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية، تمكنها من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية[2].

(2) هدى ميتيكس، الصعود الصيني: التجليات والمحاذير، مصدر سبق ذكره، ص 74.

إذ تعمل الصين على بناء نظام اقليمي تابع، عبر إزالة أسباب العداء الإقليمي لها، ومن ثم تؤسس لتقبل تلك البيئة للفعل السياسي الصيني، إذ إنها استطاعت أن تحقق مراحل متقدمة في ذلك، كالعلاقة مع فيتنام وكوريا الجنوبية ودول منظمة الأسيان الأخرى، وسعت في المقابل الى بناء قدرات عسكرية بحرية وجوية متقدمة نسبياً، تكفل لها الانتشار والسيطرة على الاقاليم المجاورة عند الضرورة[3].

(3) خضر عباس عطوان، الصين ومستقبل علاقات القوى، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 5.

تعمل الصين حالياً على بناء أسطول بحري حديث من المدمرات والغواصات، فضلاً عن إعادة صياغة العقيدة العسكرية لتفعيل قدرتها على التحرك في جنوب وشرق الصين، فضلاً عن مد نفوذها في البحار والمحيطات، يشير تقرير لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون)، إلى إن الصين ستصبح أكثر الدول قدرة علي منافسة الولايات المتحدة عسكرياً على الصعيد الدولي[4].

(4) Robert D. Kaplan, Center Stage for the 21st Century, Foreign Affairs, March/April 2009, Volume 88, Number 2.

ويرى هنري كيسنجر (أن على الولايات المتحدة حسم خيارها الاستراتيجي مع الصين، الذي تأرجح في العقود الثلاثة الأخيرة بين الشراكة الاستراتيجية

يشير تقرير لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون)، إلى إن الصين ستصبح أكثر الدول قدرة على منافسة الولايات المتحدة عسكرياً على الصعيد الدولي

الحذرة والاشتباك المحدود، فالصين تملك أطول تاريخ غير منقطع في العالم، وأنها الدولة ذات الأمكانات الأكبر، التي بإمكانها أن تصبح منافساً للولايات المتحدة في مرحلة ما من القرن الجديد)[5].

وأن ظهور الصين من جديد قوة عالمية سيعيد أسيا الى نظام يشبه النظام التقليدي، وأنه من الممكن أن تتمركز أسيا حول الصين[6]، وبذلك يمكن أن تقود أسيا في استقطابها حولها في نظام ثلاثي الاقطاب الاقليمية، إذ إن هناك شغفاً صينياً بالأندماج الاقليمي شبيه بالاندماج الأوروبي، ويتحدث القادة الصينيون عن تشكيل (الأسرة الآسيوية) على غرار الاتحاد الأوروبي، وكذلك العملة الآسيوية المبنية على الين الصيني، لكي لا يستمر بالاعتماد على الدولار الأميركي[7].

إذ تدرك القيادات الصينية أن الانطلاق نحو العالمية والاسهام الفعال في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لابد من أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الاقليمية الآسيوية تقدم قاعدة ارتكازية أساسية، ومدخلاً لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي، وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها، والتي أصبحت الصين تعطيها أولوية متقدمة[8].

لذلك أصبحت الاستراتيجية الأمنية للصين تعتمد على إقامة علاقة صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، وانعكس ذلك على الاستراتيجية العسكرية للصين، فأصبحت تعتمد على مبدأ الاعتماد على النفس، بدلاً من اعتماد مبدأ السعي وراء العدو واللحاق به، الذي كان متبعاً في الماضي[9]، فضلاً عن اهتمام الصين بعلاقات التعاون الأمني الثنائي مع الدول المجاورة، فإنها تسعى لكي توسع من نطاق اهتمامها بآليات التعاون الأمني متعدد الاطراف[10].

وتمتلك الصين حالياً قدرات عالية من ناحية القوة العسكرية، إذ قام الصينيون في العقود الماضية بتحسين وسائلهم العسكرية في البر والبحر والجو، والنظر في أقامة وتطوير نظم دفاعية بحرية مسلحة، فضلاً عن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، سوف يتوسع نشاطها ويتضاعف،

(5) هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية، مصدر سبق ذكره، ص 144.

(6) Song Boom ahen,China as Number One, (Current History, 43, Magazine, September, 200).

(7) مارك ليونارد، مصدر سبق ذكره، ص 146.

(8) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (42)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي 2000، ص 21.

(9) Felix K. Chang: «Beijing Reach in the South China Sea, Beyond the Unipolar Movement». Orbis, Vol. 40, No. 3, 1996. PP: 373-374.

(10) Ibid, p 355.

وسوف ينعكس ذلك في تبني مشاريع أخرى عملاقة، يمكن أن تجعلها أحد الاقطاب الاقليمية التي تقود إقليم آسيا[11].

(11) William S. Cohen and Maurice R. Greenberg, Smart Power in U.S - China Relations, Center For Strategic and International Studies, March 2009. P 32.

إذ يعتقد البعض أن عمليات تطوير الجيش الصيني حالياً، ترميإلى مواجهة طويلة الأمد ضد الولايات المتحدة في أسيا والمحيط الهادئ، ويعمل الجيش الصيني على تحديث عقيدته وتكتيكاته العملياتية، بالتخلي عن الاعتماد الكبير على الرادع النووي، وتطوير القدرة على توجيه ضربات هجومية حاسمة، لمراكز القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسبات ومجموعات حاملات الطائرات الأميركية، المتمركزة في المنطقة والقواعد الأجنبية لحلف شمال الاطلسي باستخدام الأسلحة التقليدية، مع تطوير نظم الدفاع السلبي والإيجابي ضد القوات الجوية والأسلحة الهجومية الأميركية بعيدة المدى في حال اندلاع مواجهة بين الطرفين[12].

(12) Ren Dongfeng, The Central Asia Policies of China, Russia and the USA, and the Shanghai Cooperation Organization Process: a View from China, Institute (SIPRI) in Oct. - Dec. 2003. P55.

وكان تخوف الولايات المتحدة من القدرات الصينية واضحاً في تقرير البنتاجون عن القدرات العسكرية الصينية لعام 2008، إذ يركز التقرير على قدرات الصين العسكرية في ظل نهوضها كقوة سياسية واقتصادية ذات طموح أقليمي وعالمي، ويرحب التقرير بما يسميه النهوض السلمي للصين وبضرورة مشاركتها في النظام العالمي عبر تحمل المزيد من المسؤوليات، إلا أن التقرير يشكك في نوايا القيادة الصينية مستقبلاً، في ظل جهودها الحثيثة والرامية الى تطوير ترسانتها العسكرية وقوتها الهجومية[13]، ولذا ترى كونداليزارايس وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، أن قلق الولايات المتحدة يستمر بشأن التطور السريع،الذي تشهده نظم الأسلحة ذات التقنية العالية لدى الصين، إذ إننا نتفهم أن تقوم الدول التي تشهد تطوراً بتحديث قواتها المسلحة، بيد أن عدم التزام الصين بالشفافية سواء من حيث نفقاتها وعقيدتها العسكرية،أو من حيث أهدافها الاستراتيجية، أمر يزيد انعدام الثقة والشكوك[14].

(13) مسعد المشتاوي احمد، القدرات العسكرية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص 130.

ترى كونداليزارايس وزيرة الخارجية الأميركية السابقة،أن قلق الولايات المتحدة يستمر بشأن التطور السريع، الذي تشهده نظم الأسلحة ذات التقنية العالية لدى الصين

وسهلت زيادة الانفاق العسكري حصول الصين على منتجات وتقنية عسكرية متطورة من الدول المختلفة المصدرة للسلاح، ومما أسهم في ذلك عدم ممانعة الولايات المتحدة الأميركية من حصول الصين على السلاح المتطور من مصادر متعددة، وبضمنها الشركات الأميركية الأمر الذي انعكس ايجاباً

(14) كوندو ليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، سلسلة دراسات عالمية، العدد (77)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 10.

على قواتها المسلحة، تطويراً وتحديثاً، فالثغرة النوعية بين هذه القوات وسواها من الدول الصناعية تقلصت بوتائر سريعة، فقد أصبحت البحرية الصينية الأولى في أسيا والثالثة في العالم[15].

إذ أتاح نزوع الصين نحو التحديث الاقتصادي اكتسابها قدرة عسكرية متطورة، يتيح لها ممارسة التأثير الخارجي عندما تقتضي الحاجة أو يتطلب الظرف، فالاستخدام الفعلي للقوة المسلحة لنشوء ترتيبات أمنية خارجية، وعدم التردد عن تزويد دول الجنوب بالخبرة النووية، فضلاً عن تصدير الفائض من السلاح إليها[16].

وفي حال نجاح الصين من اقامة قوتها الكبرى والتحكم بنظامها الإقليمي، فإن ذلك سيجعل منها منافساً دولياً كبيراً يؤثر في النظام الاقليمي في أسيا وربما في النظام الدولي كله[17]، إما فيما يتعلق بالجوار الآسيوي، فإن الصين تدعو دول الجوار الأسيوي إلى اتباع سياسة مشتركة تقوم على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة، التي من شأنها أن تنحي الخلافات جانباً، وتحقق العيش في تناغم على أساس الاحترام والمساواة المتبادلين، وتعميق التعاون الاقتصادي والتصدي للتحديات المشتركة والتعاون في مجال مكافحة الارهاب ومنع الانتشار النووي ومكافحة الجرائم عبر الوطنية والهجرة غير القانونية والاتجار في المخدرات، فضلاً عن زيادة التبادلات الثقافية والشعبية والالتزام بسياسة الانفتاح[18]، إذ ينماز الموقع الجغرافي للصين بوجود خمس عشرة دولة جارة في البر وست دول في البحر، ولما كان من الصعوبة جمع هذه الدول المجاورة كلها للصين في اتفاقية أمنية واحدة، اعتمدت الصين مبدأ التعايش السلمي واتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية، وهو المبدأ الذي يحكم علاقاتها مع عديد من الدول المجاورة، إذ تتطلع الصين ضمن المدى الزمني المتوسط والبعيد، الى أن تكون محوراً لتقديم مزيد من الدعم للدول المجاورة، تأسيساً على قواعد التعاون الأمني الثنائي[19].

ولذا فإن تنامي القوة الاقتصادية الصينية يعني أن هذه الدولة منفردة أو مع محيطها الآسيوي ستسعى إلى توسيع مناطق نفوذها وتواجدها في العالم، ولاسيما إذا تذكرنا حاجتها المتزايدة إلى الطاقة[20].

تنامي القوة الاقتصادية الصينية يعني أن هذه الدولة منفردة أو مع محيطها الآسيوي ستسعى إلى توسيع مناطق نفوذها وتواجدها في العالم

(15) James L. Watson, China's Big Mac Attack, Foreign Affairs(NY), Vol. 79, No. 3, 2000, pp. 124 - 129.

(16) غسان العزي، سياسة القوة، مصدر سبق ذكره، ص 284.

(17) وليد عبد الحي. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص 235.

(18) Mingjiang Li, Soft Power: China's Emerging Strategy in International Politics, (British: Lexington Books, 2009), p 55.

(19) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(20) Charles Glaser, Will Chinas Rise Lead to War, Foreign Affairs, vol. 2, no. 90, March - April 2011, pp 80 - 81.

ثانياً : الإقليم الأوراسي (بقيادة روسيا الاتحادية)

أما فيما يتعلق بالأقليم الأوراسي، فإن روسيا تعد نفسها القطب الدولي المقابل للولايات المتحدة الأميركية، ويتضح ذلك من تصريحات وزير خارجيتها الاسبق (بريماكوف)، إذ اعلن أنه من بين أهداف روسيا موازنة اتجاهات الهيمنة الأميركية[21].

وتحرص روسيا على الاحتفاظ بعلاقاتها مع حلفائها في مناطق العالم المختلفة، من ذلك الموقف الروسي بإزاء التغيير في سوريا، فضلاً عن الملفين النووين لكوريا الشمالية وايران، وأن روسيا تتصدى للمبادرة الأميركية فيما يتعلق بنظام الدرع الصاروخي، وتراه بالأساس موجها إلى أمنها القومي، من دون أن تغلق باب التفاوض مع الولايات المتحدة بغرض تعظيم المكاسب وتحجيم الخسائر[22].

وفي إطار الدفاع والأمن، لا تزال روسيا تحتفظ بمكانة عالية على المستويين العالمي والإقليمي بوصفها واحدة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، فضلاً عن مكانتها العالمية وامتلاكها لحجم هائل من الأسلحة النووية، وأيضاً لشهرتها في إنتاج الأسلحة المتقدمة ودورها في غزو الفضاء الخارجي، ولذا فإن روسيا لا تزال تؤثر في الأمن الأوروبي، وفي أماكن أخرى حساسة في شرق أسيا وشمالها[23].

إذ أكد خبراء في وزارة الدفاع الروسية، أن لدى روسيا تدابير مضادة وفاعلة للتصدي لمشروع الدرع الأميركي المضاد للصواريخ، إذ نجحت روسيا في تطوير نظام متكامل للدفاع ضد الصواريخ، يمكنه اصابة 24 هدفاً طائراً و16 هدفاًبالستياً في وقت واحد بنظام تحكم ذاتي كامل، إذ أثبتت التجارب الأولية فاعليته بنسبة (98%)[24].

ونجحت روسيا في استعادة مكانتها في مصاف القوى الكبرى، وعادت لتمارس دورها وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وبالرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال القطب الأوحد،إلا أن روسيا ربما لا تقل كثيراً من حيث القدرات والإمكانات عن الولايات المتحدة، بل إن بعضها يفوقها في بعض القدرات.

وعلى الرغم من هذا كله، فإن السياسة الخارجية الروسية تنطلق من رؤية

(21) ايرل تيلفورد، رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (23)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص 38.

(22) Julianne Smith, The NATO - RUSSIA Relationship, Center For Strategic and International Studies, November 2011. p 27.

(23) صالح بكر الطيار، روسيا في ظل ولاية جديدة لبوتين، مجلة آراء حول الخليج، العدد (91)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2012، ص 73.

(24) Thomas Gomart, Frances Russia Policy: Balancing Interest and Values, Washington Quarterly, Vol. 30, no. 2 September 2007, pp 147 - 148.

تقوم على توظيفها لخدمة متطلبات التنمية والنهوض الداخلي، ومن ثم هيمنة الاعتبارات الاقتصادية على أولويات السياسة الخارجية الروسية، إذ تجد أن قوتها الاقتصادية هي الضمانة الاساسية لأمنها القومي ولدور اقليمي ودولي فعال، وأن المكانة الدولية تتحدد بالقدرة الاقتصادية للدولة في المرتبة الأولى، ولذا يحتل تنشيط الصادرات النفطية وصادرات الاسلحة والتعاون التكنولوجي الأولوية ضمن توجهات السياسة الروسية.

فمكانة روسيا بوصفها قوة كبرى ودورها الفاعل في النظام الدولي أصبح أمراً لا ريب فيه، إذ تنطلق السياسية الروسية من رؤية قوامها، إن روسيا ذات عمق آسيوي واضح، ومن ثم فهي تنتمي للمحيطين الأوروبي والاسيوي كليهما، ليس جغرافياً فحسب ولكن سياسياً واقتصادياً وربما اجتماعياً وثقافياً.

مستقبل روسيا لن يسمح بانتمائها الأوراسي بأن يظل مجرد خيار ثانوي، وإنما ضرورة حيوية متزايدة

ولذا فإن هناك نزعة روسية تدعو إلى توثيق العلاقات مع الدول الأوراسية، وتركيز الاهتمام عليها بما في ذلك إعادة صياغة التحالفات الاستراتيجية، ولذا فإن مستقبل روسيا لن يسمح بانتمائها الأوراسي بأن يظل مجرد خيار ثانوي، وإنما ضرورة حيوية متزايدة يفرضها الطموح الى استعادة دور اللاعب الرئيس في العالم سلماً وحرباً[25]، إذ تعد روسيا أن الحلقة الأولى لعملها الدولي هي اقليمها الواسع (أورآسيا)، لهذا تسعى جاهدة الى تقوية العلاقات ضمن هذا الإقليم وتعمل على تطويره ليكون بمثابة سوق مشتركة وقدرة عسكرية موحدة واقتصاد مندمج[26].

ويزيد من اهتمام روسيا في هذه المنطقة، بأن في دولها أقليات روسية كبيرة جداً، وتحاول روسيا حماية مصالح هذه الأقليات في هذه الدول، فضلاً عن أن بعض هذه الدول ترتبط بروابط اثنية وثقافية وحضارية وتاريخية عميقة مع روسيا[27]، فضلاً عن أن هذه المنطقة كانت الجناح الجنوبي لأحد الركائز الاساسية في مجال أمن الاتحاد السوفيتي (لكونها أقرب إلى أوروبا)، لذا ركز فيها الكثير من الأسلحة الاستراتيجية[28].

لذا تعمد روسيا الى ممارسة أقصى ما يمكن من نفوذ في هذه المنطقة التي تسميها بالخارج القريب، لأنها تؤدي دوراً محورياً بوصفها القوة الرئيسة بين هذه الدول، وهذا ما أكده الرئيس الروسي (بوريس يلتسن) في أيلول عام 1995 بقوله (إن الهدف الرئيس للسياسة الروسية بإزاء كومنولث الدول

(25) خير الدين نصر عبد الرحمن، أسيا مسرح حرب عالمية محتملة، مصدر سبق ذكره، ص 107.

(26) وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاونمع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 12.

(27) History of Post - Soviet Russia, Wikipedia, The Free Encyclopedia, 7/11/2006, p 14, http:// en.wikipedia.org/ wiki/ History - of - Post - Soviet - Russia, 7/11/2006, p14.

(28) خليل علي مراد، جمهوريات أسيا الوسطى وقفقأسيا، مركز الدراسات التركية- جامعة الموصل، العراق، 1993، ص 22.

المستقلة، هو إيجاد رابطة اقتصادية سياسية متكاملة لدول قادرة على المطالبة بالموقع اللائق بها ضمن الجماعة الدولية، وتعزيز دور روسيا بصفتها القوة الرئيسية في تشكيل المنظومة الجديدة للعلاقات السياسية والاقتصادية)[29].

(29) زبغينيو برجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مصدر سبق ذكره، ص 138.

ولتأكيد هذا الدور فإنها تسعى وبإصرار لبناء نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة والمتجددة، ولذا فإنها لا تقبل العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وأسيا الوسطى لصالح أية قوة كبرى، لأنها تعد هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها،إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية[30].

(30) ايمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيبولوتيكية الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد (358)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 87.

فقد سعى الرئيس بوتين وبعد وصوله الى السلطة في عام 2000،إلى تعميق التوجه الأوراسي لروسيا الاتحادية، إذ أدرك بوتين في الخسارة الاستراتيجيةالأميركية في العراق وافغانستان، على العثور على أمل، وهكذا عمل على إعادة بعث الكرملين ـ دبلوماسياًواستراتيجياً ـ بوصفها قوة إقليمية مستغلاً خسارة الولايات المتحدة كسلطة إخلاقية وكمصداقية استراتيجية[31].

(31) نزار اسماعيل الحيالي وعبد الحميد العيد الموساوي، العلاقات الروسية الأميركية من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوسياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد (16)، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص 46.

ثالثاً: الإقليم الأطلسي (بقيادة الولايات المتحدة الأميركية)

أما فيما يتعلق بالأقليم الاطلسي، فيشمل الدول المطلة على المحيط الأطلسي، وستكون هذه المنطقة واقعة تحت نفوذ الولايات المتحدة الأميركية عبر هيمنتها وتوظيفها لحلف شمال الأطلسي الناتو، ولاسّيما أنها تعمل على توسيع الحلف ليشمل الدول المنظوية كلها تحت منطقة المحيط الأطلسي، فضلاً عن أنها تسعى إلى توسيعه ليشمل دولاً أخرى.

ويتضح الحماس الأميركي عبر المسوغات التي أعلنتها لتوسيع الحلف، التي تمثلت بالفوائد التي يعطيها هذا التوسيع في عملية بناء الأمن الأوروبي، من حيث أنه سيملي الفراغ الذي خلفه تحلل الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو، وسيحول من دون عودة روسيا الاتحادية لممارسة سياسة قيصرية تخل بالتوازن والاستقرار في أوروبا، مثلما سيساعد في عمليات التحول الديمقراطي والاقتصادي لبلدان وسط وشرق أوربا، ثم إنَّ توسع حلف الاطلسي يحد من النزعة الأوروبية التي تريد الانسلاخ من الأمن الجماعي ـ ألمانيا بعد الوحدة ـ فضلاً على إيجاد إطار مؤسسي يعمل مع الأمم

المتحدة، التي أصبحت غير قادرة على القيام بأعباء حفظ السلام بمفردها[32].

(32) عماد جاد، الجدل حول توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد (129)، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 76.

وتحول الولايات المتحدة ربط الاتحاد الأوروبي بهابالإبقاء على حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن أنها تحاول أقناع الأوربيين، على أنه أداة دفاعية عن أوروبا من الأعداء المحتملين، وخاصة روسيا الاتحادية فضلاً عن الأصولية الإسلامية.

تصر الولايات المتحدة مثلاً على مصالحة (فرنسية ألمانية)، لضمان تماسك (حلف شمال الأطلسي) في أوربا، لمواجهة العدو الذي يتحين الفرصة للانقضاض على أوربا الغربية

نشأ حلف شمال الأطلسي حلفاً عسكرياً دفاعياً، وشمل ذلك أرضية ترتبط بمنظومة القيم كما يراها العالم الغربي، وفي مقدمتها الديمقراطية سياسياً والرأسمالية اقتصادياً، إنما بقيت الأولوية في مرحلة التأسيس وطوال الحرب الباردة للجانب الأمني العسكري ومقتضياته، ولم يختلف ذلك كثيراً في مرحلة توسعه الجغرافي شرقاً وتوسيع نطاق مهامه العسكرية دولياً، في حين اتخذت المصالح المادية مكانة متقدمة أكثر من ذي قبل، تحت عنوان النهج الرأسمالي الليبرالي في منظومة القيم كما يجدها الحلف، في هذه الأثناء تطورت العلاقة السببية بين القيم والأمن العسكري، فضلاً على المهام الأمنية العسكرية، وحماية مصالح مادية، بدأ تطوير صياغة المهام الأطلسية يتجه إلى توظيف الحلف «دفاعاً» عن منظومة القيم الغربية الأطلسية، وسعياً لنشرها عالمياً[33]، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي حليف لدول أوروبا، التي تمثل كتلة واحدة ضد الشيوعية، إلا أن البعض وصف علاقتهم بأنها مزدوجة، أي إنها تتأرجح بين رضا أميركي عن أوربا، وتبعية أوربية للولايات المتحدة، وبين تخوف أميركي من أوربا، ورفض لأي نوع من أنواع التبعية للولايات المتحدة، إذ تصر الولايات المتحدة مثلاً على مصالحة (فرنسية ألمانية)، لضمان تماسك (حلف شمال الأطلسي) في أوربا، لمواجهة العدو الذي يتحين الفرصة للانقضاض على أوربا الغربية، ومن ثم السيطرة عليها، وبسط نفوذه فيها، وما يتفق الطرفان الأميركي والأوربي على محاربته، واستبعاده عن أوربا الغربية، وفي الوقت نفسه الذي تدفع فيه الولايات المتحدة إلى المصالحة بين الدول الأوروبية، فإنها تتخوف من قيام كيان استراتيجي منافس لها مثل (فرنسا، وألمانيا)، ولذلك نلحظ أن الولايات المتحدة تبدأ بحملات تشجيع للوحدة بين الدول الأوربية، لكن نلحظها في أحيان أخرى

(33) نبيل شبيب وآخرون، حلف شمال الاطلسي في عامه الستين: نظرة استشرافية وموقع العالم الاسلامي فيها، مصدر سبق ذكره، ص 14.

تبدي استياءها لبعض نماذج التقارب الأوروبي، الذي قد يكون كتلة منافسة لها أو قد يشكل قوة خارجة عن سيطرتها، وليس من السهولة من تحتويها[34].

(34) ايمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي، تعريب محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، بيروت، 2003، ص93.

الخاتمة

إن احتمال ثلاثي الأقطاب الإقليمية، وارد كأحد الاحتمالات التي سيؤول إليها النظام السياسي الدولي، ولاسيما إذا علمنا أن العالم يتجه في الوقت الحالي الى ما يعرف بالإقليمية الجديدة، فضلاً عن وجود تنافس (**واضح**) وصراع (**خفي**) بين الغرب الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة من جهة، والشرق الآسيوي بقيادة الصين ضمن ما يعرف بـ(**الأسيوة**) من جهة ثانية، وبينهما الإقليم الأوراسي بقيادة روسيا الاتحادية الذي يتأرجح بين الإقليم الآسيوي والإقليم الأطلسي. فعلى الرغم من أن هناك تداخل بين كل من الإقليم الآسيوي والإقليم الآوراسي من جهة وبين الإقليم الآوراسي والإقليم الأطلسي من جهة ثانية، إلا أن هذا يعتمد بشكل كبير على ما يمكن أن نسميه (**الإزاحات الاستراتيجية**)، بمعنى أنه عندما نقول أن القطبية الاحادية بدأت بالضغف، فأن هذا يعني أنها لن تتمكن من الهيمنة الكاملة على العالم، إيّ أنها ستضطر الى الانسحاب من بعض المناطق وهذه الانسحابات ستترك هذه المناطق فارغة، ومن ثَمَّ فأن القوى الأخرى ستعمل على ملئ هذه الفراغات، أي ستكون هناك (**إزاحات استراتيجية**) في الاقاليم الثلاثة من القوى الثلاثة التي تقود كل إقليم.

إن (**الازاحات الاستراتيجية**) التي من الممكن أن تعتمد في النظام السياسي الدولي بناءً على احتمال ثلاثي الاقطاب الاقليمية، فإنها من الممكن أن تكون في حالة السلم أو في حالة الحرب ولكنها في حالة الحرب تكون ذات فاعلية أكبر، ولاسيّما في الحروب الاقليمية، فضلاً عن أنها تعتمد على الاتفاقيات الدولية بين الفاعلين (**الاقطاب الثلاثة**)، في التنازل عن موقع استراتيجي في إقليم معين لقطب معين مقابل تنازل القطب الآخر لموقع استراتيجي للقطب الأول، ومحاولة كل قطب من هذه الاقطاب الثلاثة ملئ الفراغ الذي سيخلفه أحد الاقطاب وهكذا.

أن النظام السياسي الدولي يتجه الى الاقليمية الجديدة، وعليه فإن احتمال ثلاثي الاقطاب الاقليمية، هو الأقرب لما سيؤول إليه النظام السياسي الدولي

وبذلك نرى أن النظام السياسي الدولي يتجه الى الاقليمية

الجديدة، وعليه فإن احتمال ثلاثي الاقطاب الاقليمية، هو الأقرب لما سيؤول إليه النظام السياسي الدولي، ولاسيمّا أن الولايات المتحدة بعد أن عجزت عن السيطرة الكاملة على النظام السياسي الدولي كله، فإنها تحاول تقسيم العالم الى أقاليم، فضلاً على توجهات القوى الصاعدة الأخرى الى مثل هذا الاحتمال، ولاسيَّما وأن الصين تسعى الى ما يعرف بـ **(الاسيوة)**، وذلك يسوغ لها الهيمنة ـ أوعلى الأقل قيادة ـ آسياأو الاقليم الآسيوي، في حين تسعى روسيا الى قيادة منطقة أورآسيا لكونها (روسيا) ذات توجهين آسيوي وأوروبي.